

مصطلح الحديث تعارض الجرح والتعديل

السؤال: أرجو البسط والبيان فيما إذا تعارض الجرح والتعديل بين الأئمة الكبار كالإمام أحمد ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأضرابهم...، وكيف يصنع الباحث إذا جاءه جرح غير مفسّر، ويقابله تعديل بعض الأئمة النقاد؟

الجواب: إذا تعارض الجرح والتعديل فالعلماء يقررون أنه يقَدَّم قول الجرح؛ لأن معه زيادة علم خفيت على المعدّل، اللهم إلا إذا تضمن التعديل ما يدل على أن المعدّل عنده علم بسبب الجرح وتضمن نفيه، كما يقرر ذلك أهل العلم، وإلا فالجرح مقدّم على التعديل.

وأما إذا جاء جرح غير مفسّر، وقابله تعديل بعض الأئمة النقاد، فنقول: الأصل أن الجرح لا يُقبل إلا مفسراً؛ لأن العلماء يختلفون في أسبابه، وقد يَجْرَحُ بغير جرح، ونُقل عن شعبة أنه جَرَحَ بعض الرواة فلما استُنْفِسر عن السبب وُجد أنه غير مؤثر، فاشتراطوا في الجرح أن يكون مفسراً، لكن إذا أصدره العالم المعتدل في أحكامه، العارف بأسبابه، فالعلماء مشوا على قبوله ولو لم يُفسّر، وأما إذا تعارض جرح غير مفسّر مع تعديل بعض الأئمة النقاد المعتدلين في أحكامهم، فإن هذا التعديل مُقدّم.

المصدر: برنامج فتاوى نور على الدرب، الحلقة السادسة والستون ١/٢٧/١٤٣٣ هـ.